

# منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توصية مجلس تقييم المنافسة

2009



تساهم زيادة المنافسة في ازدياد النمو الاقتصادي والنمو. ومع ذلك، في العديد من الولايات القضائية، تقيد القوانين أو اللوائح أو غيرها من العوائق التي تفرضها الحكومات بغير مبرر أنشطة السوق. وتتمثل إحدى الخطوات المهمة للقضاء على هذه العوائق في "تقييم المنافسة"، أي تقييم السياسات لتحديد تلك التي تقيد المنافسة بغير مبرر من أجل وضع سياسات بديلة تحقق نفس الأهداف، مع ضرر أقل للمنافسة.

في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2009، اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توصية تدعو الحكومات إلى تحديد السياسات العامة الموجودة أو المقترحة التي تقيد تلمنافسة بغير مبرر وإلى تنقيحها من خلال اعتماد بدائل أكثر تنافسية. وتقرح التوصية أيضاً على الحكومات إنشاء آليات مؤسسية لإجراء مثل هذه الاستعراضات.

هناك عدد من النهج الممكنة لتقييم المنافسة وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجموعة أدوات لتقييم المنافسة وهي إحدى النهج الممكنة. تتوفر المزيد من المعلومات حول مجموعة الأدوات على الموقع الإلكتروني: [www.oecd.org/competition/toolkit](http://www.oecd.org/competition/toolkit).

إن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ملتزمة أيضاً بدعم تنفيذ التوصية من قبل البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمكن للحكومات غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والراغبة في الحصول على دعم في التنفيذ، الاتصال بالسيد شون إنيس من قسم المنافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية  
+33 1 45 24 89 78 ؛ +33 1 45 24 97 35 ؛ [DAFCOMPContact@oecd.org](mailto:DAFCOMPContact@oecd.org).

#### نبذة عن لجنة المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تتصدّر لجنة المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النقاش حول سياسة المنافسة وكيفية إنفاذها. ومن خلال جمع قادة السلطات المعنية بالمنافسة، تقوم على تشجيع التبادل المنتظم للآراء والتحليلات وأفضل الممارسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات المنافسة. ويحظى عمل اللجنة بدعم من قسم المنافسة في إدارة الشؤون المالية والمشاريع التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

[www.oecd.org/daf/competition](http://www.oecd.org/daf/competition)

#### نبذة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منبر تقوم فيه الحكومات بمقارنة وتبادل الخبرات في مجال السياسات، وتحديد الممارسات الجيدة على ضوء التحديات الناشئة، وتعزيز القرارات والتوصية لوضع أفضل السياسات لحياة أفضل. وتتمثل مهمة المنظمة في تعزيز السياسات التي تحسّن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع الناس في جميع أنحاء العالم. [www.oecd.org](http://www.oecd.org)

# توصية مجلس تقييم المنافسة

كما وافق عليها المجلس في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2009  
C(2009)130 - C/M(2009)21/PROV

## إن المجلس،

**بالنظر إلى** المادة 5 (ب) من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 1960؛

**وبالنظر إلى** الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري في عام 1997 على أن القيود على المنافسة غالباً ما تكون مكلفة وغير فعالة في النهوض بالمصالح العامة وأنه ينبغي تجنبها (C/MIN(97) 10)؛

**وبالنظر إلى** المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يخص جودة وأداء التنظيم (C(2005)52) والتي تدعو الحكومات إلى استعراض مقترحات اللوائح الجديدة، وكذلك اللوائح القائمة، بالرجوع إلى المنافسة؛

**وإذ يعترف بأن** المنافسة تعزز الكفاءة، مما يساعد على ضمان أن تكون السلع والخدمات المقدمة إلى المستهلكين متوافقة بشكل أوثق مع أفضليات المستهلكين، محققة بذلك منافع مثل انخفاض الأسعار، وتحسن النوعية، وزيادة الابتكار وزيادة الإنتاجية؛

**وإذ يعترف** بأن زيادة الإنتاجية ضرورية للنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل؛

**وإذ يعترف** بأن السياسات العامة تخدم مجموعة من الأهداف التجارية والاجتماعية والصحية وأهدافاً تتعلق بالسلامة والأمن والبيئة وأهداف أخرى؛

**وإذ يعترف** بأن السياسات العامة تقيد المنافسة في بعض الأحيان بغير مبرر؛

**وإذ يعترف** بأن مثل هذه القيود غير المبررة يمكن أن تحدث عن غير قصد، حتى لو لم تكن السياسات العامة المعنية مركزة على التنظيم الاقتصادي أو لم يكن الهدف منها التأثير على المنافسة على أي نحو كان؛

**وإذ يعترف** بأنه غالباً ما يمكن إصلاح السياسات العامة التي تقيد المنافسة بلا مبرر على نحو يعزز المنافسة في السوق وسط تحقيق أهداف السياسات العامة؛

**وإذ يعترف** بأن تنظيم وإصلاح القطاعات المنظمة عادة ما يتطلب تقييم الآثار المحتملة على المنافسة؛

**وإذ يعترف** بأنه، إذا تساوت جميع الظروف الأخرى، ينبغي تفضيل السياسات العامة التي تنطوي على ضرر أقل للمنافسة على تلك التي تنطوي على ضرر أكبر، بشرط أن تحقق الأهداف المحددة للسياسة العامة؛

**وإذ يشير إلى** أن عددًا من البلدان تجري بالفعل تقييم للمنافسة؛

**وإذ يشير إلى** أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعددا من الدول الأعضاء في المنظمة قد وضعت مجموعة أدوات لتقييم المنافسة؛

**أولا - يوصي حكومات الدول الأعضاء بما يلي :**

### **أ - تحديد السياسات العامة القائمة أو المقترحة التي تقيد المنافسة بلا مبرر .**

1- على الحكومات البدء في إرساء عملية ملائمة لتحديد السياسات العامة القائمة أو المقترحة التي تقيد المنافسة بلا مبرر ووضع معايير محددة وشفافة لإجراء تقييم المنافسة، بما في ذلك إعداد وسائل للفحص.

2- يجب على الحكومات، عند إجراء تقييم المنافسة، إيلاء اهتمام خاص للسياسات التي تحدي:

- (i) عدد أو تنوع المشاركين في السوق؛
- (ii) الإجراءات التي يمكن للمشاركين في السوق اتخاذها؛
- (iii) الحوافز المتاحة للمشاركين في السوق للتصرف بطريقة تنافسية؛
- (iv) الخيارات والمعلومات المتاحة للمستهلكين.

3- ينبغي أن تخضع السياسات العامة لتقييم المنافسة، حتى عندما تتوخى هدف دعم تحقيق النتائج التنافسية وأيضاً وعلى وجه الخصوص عندما :

- (i) تنشئ أو تراجع هيئة تنظيمية أو نظام تنظيمي (على سبيل المثال، يمكن أن يتأكد التقييم، من بين أمور أخرى، من الفصل بشكل ملائم بين الجهة التنظيمية وبين القطاع الخاضع للتنظيم)؛
- (ii) تدخل خطة لتنظيم الأسعار أو الدخول إلى السوق (على سبيل المثال، يمكن أن يتأكد التقييم من عدم وجود وسائل تدخل معقولة وأقل مخالفة للمنافسة)؛
- (iii) تعيد هيكلة الاحتكارات القائمة (على سبيل المثال، يمكن للتقييم التأكد من أن تدابير إعادة الهيكلة تحقق بالفعل أهدافها المؤيدة للمنافسة)؛
- (iv) تدخل عمليات المنافسة من أجل السوق (على سبيل المثال، يمكن للتقييم التأكد من أن عملية المناقصة توفر حوافز للعمل بكفاءة لمصلحة المستهلكين) .

## ب- تنقيح السياسات العامة التي تقيد المنافسة بلا مبرر

- 1- ينبغي للحكومات إدخال عملية ملائمة لتنقيح السياسات العامة القائمة أو المقترحة التي تقيد المنافسة بلا مبرر وتضع معايير محددة وشفافة لتقييم البدائل الملائمة.
- 2- ينبغي للحكومات تبني البديل الأكثر تأييداً للمنافسة والذي يتفق مع أهداف السياسة العامة المتوخاة ومع مراعاة منافع وتكاليف التطبيق.

## ج - البيئة المؤسسية

- 1- ينبغي إدراج تقييم المنافسة في استعراض السياسات العامة على النحو الأكثر كفاءة وفعالية وبما يتفق مع القيود المؤسسية وقيود الموارد.
- 2- ينبغي أن تكون هيئات المنافسة أو المسؤولين ذوي الخبرة في المنافسة مرتبطين بعملية تقييم المنافسة في مرحلة مبكرة.
- 3- ينبغي إدراج تقييم المنافسة للسياسات العامة المقترحة في عملية صنع السياسات في مرحلة مبكرة.

## د- التعريفات

لأغراض هذه التوصية :

**"السياسات العامة"** تعني اللوائح أو القواعد أو التشريعات.

**"تقييد المنافسة بلا مبرر"** تعني أن القيود على المنافسة المطلوبة لتحقيق أهداف المصلحة العامة صالح العام أكبر مما هو ضروري عندما نأخذ في الاعتبار البدائل القابلة للتطبيق وتكلفتها.

**"المشاركون في السوق"** يعني الشركات أو الأفراد أو المؤسسات الحكومية المشاركة في توريد أو شراء السلع أو الخدمات.

**"هيئات المنافسة"** تعني المؤسسات العامة، بما في ذلك سلطة وطنية للمنافسة مكلفة بالدفاع عن، وتعزيز وتحسين المنافسة في القو ولا تقتصر في هذه الأدوار على قطاع معين.

**" عمليات المنافسة من أجل السوق "** تشير إلى عمليات المناقصة التي تنظمها الحكومة لإعطاء حق التوريد إلى سوق معينة أو لاستخدام مورد حكومي شحيح لفترة زمنية محددة.

**" تقييم المنافسة "** يعني مراجعة الآثار التنافسية للسياسات العامة، بما في ذلك النظر في السياسات البديلة الأقل مخالفةً للمنافسة. وترتبط مبادئ تقييم المنافسة بجميع مستويات الحكومة.

**ثانياً – يدعو الاقتصادات غير الأعضاء إلى الانضمام إلى هذه التوصية وتطبيقها .**

**ثالثاً – يصدر تعليماته إلى لجنة المنافسة :**

بأن تعمل كمحفّل لتبادل التجارب بموجب هذه التوصية للدول الأعضاء والاقتصادات غير الأعضاء التي تنضم إلى هذه التوصية؛

بأن تدعم هذه التوصية مع اللجان والهيئات الأخرى المعنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

بأن ترفع تقارير إلى المجلس بعد ثلاث سنوات حول تجربة هذه التوصية.

#### ملاحظات

إن النص الكامل للتوصية متوافر أيضاً على قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالأدوات القانونية، حيث يمكن الاطلاع على أي معلومات إضافية وتحديثات مستقبلية: <http://acts.oecd.org/Default.aspx>

**البيان الصادر عن الولايات المتحدة:** "يؤكد الوفد الأميركي دعم الولايات المتحدة لهذه التوصية، مشيراً إلى أن تنفيذها في الولايات المتحدة قد يتوقف على عمل الفروع المستقلة للحكومة، ولا سيما الكونغرس الأميركي".

**البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية:** "ترحب المفوضية الأوروبية باعتماد التوصية المتعلقة بتقييم المنافسة وتدعمها، وتسأل الضوء على الأهمية التي توليها المفوضية الأوروبية لمبادئ المنافسة في مجالات السياسات المختلفة. مع ذلك، لا بد من الإشارة هنا إلى أن نطاق التوصية ضيق نسبياً، لأن تعريف السياسة العامة يستثني بعض مجالات صنع القواعد العامة. لكن نظراً إلى أن التوصية لا تمنع أي طرف من تجاوز المعيار المحدد في التوصية، يمكن للمفوضية الأوروبية أن تدعم بشكل كامل اعتماد هذه الوثيقة".



## قائمة المراجعة الخاصة بالمنافسة

تُعتبر هذه القائمة جزءاً من مجموعة أدوات تقييم المنافسة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمساعدة الحكومات على إزالة الحواجز التي تعرقل المنافسة استناداً إلى التوصية. تجدر الملاحظة أنه ينبغي إجراء تقييم للمنافسة في حال كان لحكم قانوني أي من الآثار التالية:



| أ  | ب  |
|--|--|
| <p>يحد من عدد أو تنوع الموردين</p>   | <p>يحد من قدرة الموردين على المنافسة</p>   |
| <p>من المحتمل أن يكون الوضع كذلك إذا كان الحكم القانوني:</p>   | <p>من المحتمل أن يكون الوضع كذلك إذا كان الحكم القانوني:</p>   |
| <p>1- يمنح حقوقاً حصرياً إلى مورّد لتوفير سلع أو خدمات</p>   | <p>1- يحد من قدرة البائعين على تحديد أسعار السلع أو الخدمات</p>  |
| <p>2- ينشئ عملية ترخيص أو تصريح أو إذن كأحد متطلبات التشغيل .</p>  | <p>2- يحد من حرية الموردين في الإعلان عن أو تسويق سلعهم أو خدماتهم</p>   |
| <p>3- يحد من قدرة بعض فئات الموردين على توفير سلعة أو خدمة</p>   | <p>3- يضع معايير لجودة المنتجات التي توفر ميزة لبعض الموردين بالمقارنة بغيرهم أو التي تكون أعلى من المستوى الذي يختاره بعض المستهلكين ذوي الدراية الجيدة</p> |
| <p>4- يزيد بشكل كبير تكلفة دخول المورد إلى السوق أو خروجه منه</p>  | <p>4- يزيد بشكل كبير تكاليف الإنتاج على بعض الموردين بالمقارنة مع غيرهم (ولا سيما من خلال معاملة الشركات القائمة بشكل مختلف عن الداخلين الجدد إلى السوق)</p> |
| <p>5- يضع عائقاً جغرافياً أمام قدرة الشركات على توريد السلع أو الخدمات أو العمالة أو على استثمار رأس المال</p> |  |
| ج  | د  |
| <p>يحد من حافز الموردين على المنافسة</p>   | <p>يحد من الخيارات والمعلومات المتاحة للمستهلكين</p>   |
| <p>قد يكون الحال كذلك إذا كان الحكم القانوني:</p>  | <p>قد يكون الحال كذلك إذا كان الحكم القانوني:</p>  |
| <p>1- ينشئ نظاماً للتنظيم الذاتي أو المشترك .</p>  | <p>1- يحد من قدرة المستهلكين على تقرير من سوف يشترون منه</p>   |
| <p>2- يتطلب أو يشجع معلومات عن نواتج الموردين أو أسعارهم أو مبيعاتهم أو تكاليفهم لكي يتم نشرها</p>             | <p>2- يحد من تنقل المستهلكين بين موردي السلع أو الخدمات من خلال زيادة التكاليف الصريحة أو الضمنية لتغيير الموردين</p>  |
| <p>3- يستثني نشاط قطاع معين أو مجموعة معينة من الموردين من سريان قانون المنافسة العامة</p>                     | <p>3- يغير بشكل جوهري من المعلومات التي يحتاجها المشترون للشراء الفعال</p>   |

للاطلاع على النص الكامل لـ "مجموعة أدوات تقييم المنافسة"، وتحميله بالعديد من اللغات، اضغط على الرابط التالي:

[www.oecd.org/competition/toolkit](http://www.oecd.org/competition/toolkit)



[oe.cd/competition-recommendations](https://oe.cd/competition-recommendations)

